Distr.: General
26 September 2013
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

الدورة الخامسة

مدينة بنما، ٢٥-٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقَّت*

المساعدة التقنية

جوانب بارزة من المساعدة التقنية المقدَّمة على مدى سنتين دعماً لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

مذكّرة من الأمانة

أولاً- مقدِّمة

١- إنَّ تقديم المساعدة التقنية لتلبية الاحتياجات المستبانة للبلدان أمر محوريٌّ لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (الاتفاقية) بنجاحٍ واتّساق. ومن المهمّ، عند النظر في الوفاء عالميا بتلك الاحتياجات، أن توضع في الاعتبار المادتان ٦٠ و٦٢ من الاتفاقية، الواردتان ضمن الفصل السادس ("المساعدة التقنية وتبادل المعلومات").

٢- وتُعطي هذه المذكّرةُ لمحةً عامةً عن استجابة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة (المكتب) للاحتياجات المستبانة من المساعدة التقنية منذ صياغة ورقة المعلومات الخلفية بشأن المساعدة التقنية المقدَّمة دعما لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (CAC/COSP/2011/10 وCorr.1) من أجل الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي عُقدت في مراكش بالمغرب، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. كما تسلط الضوء على مجموعة مختارة من أنشطة المساعدة التقنية المنفَّذة

* CAC/COSP/2013/1.

291013 V.13-86785 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

منذ شهر آب/أغسطس ٢٠١١، عندما قُدّمت ورقة المعلومات الخلفية السابقة، وهي بذلك تكمل المذكرات التي أعدتها الأمانة بشأن المساعدة التقنية المقدَّمة دعماً لتنفيذ الاتفاقية وقدّمتها إلى الدورتين الثالثة والرابعة لفريق استعراض التنفيذ (CAC/COSP/IRG/2012/3 وCAC/COSP/IRG/2013/2 وCorr.1).

٣- وقرَّر المؤتمر في دورته الثالثة تضمين ولاية الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالمساعدة التقنية في أعمال فريق استعراض التنفيذ (القرار ١/٣). فعند تحليل احتياجات المساعدة التقنية المحدَّدة من خلال آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، علاوةً على المساعدة التقنية التي كانت قد طُلبت، إما للتحضير لعمليات الاستعراض أو لتنفيذها في سياق عملية الاستعراض أو في إطار متابعة مخصصة مباشرة (مثل الاستعراض الموضوعي لمشاريع التشريعات)، يبيّن الحجم الهائل من الاحتياجات الصلة المباشرة بين توافر المساعدة التقنية وقدرة البلدان على تنفيذ الاتفاقية تنفيذا تاما. وهذا بدوره يؤكّد بوضوح الأساس النظري للقرار الذي اتخذه المؤتمر بإدراج المساعدة التقنية في نطاق اختصاص فريق استعراض التنفيذ.

٤- وتقدِّم هذه المذكّرة أيضاً تقييماً للتحديات وتطرح اقتراحات بشأن السبل الكفيلة بالمضي قُدماً نحو نهج استراتيجي للوفاء باحتياجات المساعدة التقنية المحددة من خلال آلية الاستعراض.

ثانياً- إطار المساعدة المقدَّمة ومواردها

٥- واصل المكتب تقديم تشكيلة واسعة من المساعدة التقنية المصممة حسب الطلب، على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، واستحداث أدوات تشمل الاتفاقية ككل لتلبية طلبات الدول الأطراف المتزايدة. ولم تكن المساعدة المقدَّمة متعلقة فحسب بالجوانب التي يشملها فصلا الاتفاقية الخاضعان حالياً للاستعراض، وهما الفصل الثالث (التجريم وإنفاذ القانون) والفصل الرابع (التعاون الدولي)، بل وبالفصل الثاني (التدابير الوقائية) والفصل الخامس (استرداد الموجودات) كذلك.

٦- وتمشّياً مع القرارين ٣/٤ و١/٤ للمؤتمر، يراعي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة فيما يقدم من مساعدة تقنية من أجل تنفيذ الاتفاقية أهمية القيام قُطرياً، تركيزاً وتوجيهاً، بتقديم مساعدة تقنية متكاملة ومنسَّقة، ويتبع نهجاً من ثلاثة مستويات (عالمية وإقليمية ووطنية) لضمان تحقيق التآزر والكفاءة.

٧- وتقدَّم المساعدة في إطار البرنامج المواضيعي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ المتعلق بتدابير مكافحة الفساد والاحتيال الاقتصادي والجرائم المتصلة بالهوية ومن خلال عدة مشاريع عالمية تدار من مقرِّ المكتب، منها مشروع "صوب نظام عالمي فعّال لمكافحة الفساد" ومشروع "العمل المشترك صوب نظام عالمي لمكافحة الفساد"، علاوةً على الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من أجل النزاهة في نظم الاشتراء العمومي ومشروع "الحوافز من أجل نزاهة الشركات وتعاونها وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" وبرنامج الموجِّهين في مجال مكافحة الفساد وبرنامج للتوعية والتواصل بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومبادرة استرداد الموجودات المسروقة.

٨- وقُدِّم جزء رئيسي من المساعدة التقنية التي يقدمها المكتب عن طريق برنامج الموجِّهين في مجال مكافحة الفساد، الذي تم إحياؤه في عام ٢٠١١ من خلال إيفاد مستشارين وطنيين وإقليميين. ويوجد حالياً مستشارون وطنيون موفدون إلى مابوتو وجوبا ومستشارون إقليميون مسؤولون عن جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا وغرب أفريقيا وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وأمريكا الوسطى ومنطقة المحيط الهادئ والدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن المقرَّر إيفاد مستشار إقليمي جديد في عام ٢٠١٣ إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وما فتئ هؤلاء المستشارون يوفِّرون خبرات فنية يمكن تقديمها على وجه السرعة على كلا الصعيدين القُطري والإقليمي تيسيراً للقيام، موقعياً، بإرشاد الدول الأطراف التي تطلب المساعدة في توطيد التشريعات والمؤسسات من أجل تعزيز العمل على تنفيذ الاتفاقية وبإسداء المشورة لها بهذا الشأن. وشارك المستشارون أيضا في العديد من الأنشطة وحلقات العمل التدريبية والمؤتمرات في مجال مكافحة الفساد نظّمتها جهات أخرى تقدم المساعدة التقنية.

٩- كما أنَّ شبكة المكاتب الميدانية التابعة للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة شرعت هي أيضا أو استمرت في تنفيذ مشاريع مكتملة وشاملة لمكافحة الفساد في بلدان معيّنة، منها أفغانستان وإندونيسيا وبنما والعراق وكولومبيا وليبيا ومصر ونيجيريا.

١٠- وتُموَّل أنشطة المكتب المتعلقة بتقديم المساعدة التقنية لدعم تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك أعمال العديد من الخبراء الفنيين اللازمة لتقديم المساعدة، من خلال مساهمات من خارج الميزانية. وقد بقي دعم البلدان المانحة مستقراً، مما يعكس ثقةً في الإنجاز الفعّال للبرامج. وخلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى آب/أغسطس ٢٠١٣، أُتيح ما مجموعه نحو ١١,٩ مليون دولار أمريكي في شكل تبرعات لصندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية لتمويل أنشطة المساعدة التقنية التي يديرها مقرّ المكتب في مجال مكافحة الفساد. ووردت تبرعات بصورة خاصة من الاتحاد الروسي وأستراليا وألمانيا

والسويد وفرنسا وقطر وكندا ولكسمبرغ والمغرب والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية والنرويج والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي واللجنة الأوليمبية الدولية وشركة "سيمنز". ولا يشمل هذا الرقم المساهمات المقدَّمة إلى المكاتب الميدانية التابعة للمكتب لتنفيذ مشاريع قُطرية وبرامج إقليمية. كما أنه لا يشمل التبرعات المتاحة لتسيير آلية استعراض التنفيذ (٦,٣ ملايين دولار أمريكي تقريباً).

ثالثاً- جوانب بارزة من المساعدة التقنية المقدَّمة

ألف- المساعدة المتعلقة بعملية التصديق على الاتفاقية

١١- ساعد المكتبُ أحد عشر بلداً من البلدان الثلاثة عشر التي صدَّقت على الاتفاقية منذ آب/أغسطس ٢٠١١ في العملية السابقة للتصديق و/أو بعد التصديق مباشرةً (جزر سليمان وجزر القمر وجزر كوك وجزر مارشال وسوازيلند وغينيا وكوت ديفوار والمملكة العربية السعودية وميانمار وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة) وناورو). فقد قُدِّمت مشورة تقنية لغينيا، على سبيل المثال، بشأن إيداع صك تصديقها، كما قُدِّمت تعليقات على مشروع قانون التصديق. وقد نُفِّذت أنشطة مثمرة أيضا للدعوة إلى المناصرة، اضطلع بها المكتب سويّةً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منطقة المحيط الهادئ (لا سيما الحلقة الدراسية الإقليمية السابقة للتصديق في ساموا في عام ٢٠١٠)، حسبما يتبيَّن من تصديق عدد من دول المنطقة على الاتفاقية. وزيادة على ذلك، قام المكتب بأنشطة مماثلة للدعوة إلى المناصرة كان من نتائجها تصديق جزر القمر وسوازيلند وكوت ديفوار والمملكة العربية السعودية على الاتفاقية.

باء- المساعدة المقدَّمة لتحديد الثغرات في تنفيذ الاتفاقية والاحتياجات من المساعدة التقنية

١٢- وفقاً للإطار المرجعي والمبادئ التوجيهية لآلية الاستعراض، نظّم المكتب دورات تدريبية لمجموعات ومناطق لتعريف جهات الوصل في الدول الأطراف المستعرَضة والخبراء الحكوميين من الدول المستعرِضة بالأحكام الموضوعية للاتفاقية وبالمنهجية المتَّبعة في عملية الاستعراض. كما عُقد عدد كبير من حلقات العمل الوطنية المخصّصة الغرض، وكان الهدف منها، في معظم الحالات، المساعدة على صوغ ردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة.

١٣- وعلاوة على ذلك، وفي سبيل تطوير التعلُّم من النظراء وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، قام المكتب بتنظيم وتنفيذ حلقة عمل مشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، موجَّهة إلى جهات الوصل التابعة لآلية الاستعراض بشأن التحضير لعملية الاستعراض واستخلاص الدروس منها، عُقدت في بوركينا فاسو، في تموز/يوليه ٢٠١٢. كما تولى المكتب تيسير زيارة إلى كمبوديا لمسؤولين فييتناميين سبقت لهم المشاركة في عملية الاستعراض الخاصة ببلدهم وعرضوا تجاربهم المتعلقة بخوض عملية الاستعراض.

١٤- وترد معلومات تفصيلية عن تلك الأنشطة التدريبية في الوثيقة CAC/COSP/IRG/2013/4، التي قُدِّمت لفريق استعراض التنفيذ في دورته الرابعة، وفي الوثيقة CAC/COSP/2013/13.

١٥- وأدركت دول أعضاء كثيرة، على أساس الخبرات المكتسبة خلال السنوات الأولى من عمل آلية التنفيذ، أن لجودة التقييم الذاتي أهمية في ضمان جودة الاستعراض وفائدتها في نهاية المطاف. وفي هذا الصدد، يعمل المكتب منذ عام ٢٠١١ على مساعدة الدول الأطراف في استيفاء قائمة التقييم الذاتي المرجعية بناءً على طلب اثنتي عشرة دولة عضو التمست البدء في تحضير مبكر لعمليات التقييم الذاتي أو الاضطلاع بتحليل للثغرات قبل الاستعراض الرسمي. كما قُدمت مساعدات لعدة بلدان فيما يتعلق بجهودها الرامية إلى تقييم قدرات الهيئات أو المؤسسات الوطنية المكلَّفة بمنع الفساد والتوعية بشأنه والكشف عنه وملاحقة مرتكبيه قضائيا (لاسيَّما أجهزة مكافحة الفساد). وقد أثبتت التجربة أن المساعدة التي يقدمها المكتب خلال المراحل التحضيرية أفضت إلى تضمين التقييم الذاتي معلومات أكثر شمولية وإلى قاعدة معلومات مدعومة أكثر بالبراهين من أجل عمليات الاستعراض ومن ثم إعداد خطط عمل واستراتيجيات مستقبلية. وسيكون لذلك أهمية خاصة بالنسبة إلى الفصلين الخاضعين للاستعراض في الدورة الثانية. وبالفعل يضم الفصل الخامس (استرداد الموجودات) أحكاماً على درجة عالية من التخصّص وليس لكثير من البلدان سابق دراية بها، كما أن الفصل الثاني (التدابير الوقائية) متَّسع النطاق وسيتطلّب إجراء مشاورات على الصعيد الوطني بين كثير من الوزارات والأجهزة.

١٦- وقد أسهمت كلٌّ من الدورات التدريبية الرسمية والمساعدة التطبيقية في بناء قدرات السلطات الوطنية على تقييم أطرها التشريعية والمؤسسية، حيث حرص المكتب على تولي البلدان نفسها زمام الأمور في تلك العمليات. ولذلك يتوقّع أن تبقى هذه الخبرات متاحةً بعد عملية الاستعراض الرسمي وأن تتيح للدول الأعضاء، علاوةً على القياس المرجعي، تطويراً ذاتياً لقدراتها على رصد الثغرات القائمة واستعراض التقدّم المحرز وإعادة تقييم مدى الامتثال للاتفاقية بانتظام.

جيم- المساعدة التشريعية لإدماج أحكام الاتفاقية في التشريعات الوطنية

١٧- لئن اعتمد العديد من البلدان بالفعل تشريعات لمكافحة الفساد وطنية تتماشى مع الاتفاقية، فقد ظلَّ المكتب يتلقَّى طلبات من دول ترغب في تحسين تشريعاتها الوطنية منعاً للفساد ومحاربةً له، لاسيَّما ما استند من ذلك إلى التحديات التي تبرزها عمليات الاستعراض القُطري.

١٨- وقُدِّمت مساعدة على الصياغة التشريعية ومشورة قانونية إلى أكثر من ٢٠ دولة تسعى إلى اعتماد أو تعديل تشريعات داخلية لتنفيذ الاتفاقية، وكان من أقربها عهداً بذلك بالاو والعراق ومصر. وكان الغرض من هذه المساعدة تعزيز قدرة الدول على صياغة وتنفيذ التشريعات وضمان صوغ التشريعات الجديدة طِبقا لمقتضيات الاتفاقية. ولئن كانت معظم النصوص التشريعية تتناول مسألة الفساد على نحو شامل، فإن عدة قوانين تغطي جوانب معيّنة مثل إقرارات الذمة المالية، وغسل الأموال، ورشو الموظفين العموميين الأجانب، والمساعدة القانونية المتبادلة، وإمكانية الحصول على المعلومات، وحماية الشهود، ومسؤولية الأشخاص الاعتباريين. وفي عدّة حالات، أُطلعت السلطات على أمثلة وممارسات جيدة من دول أخرى.

دال- المساعدة في تعزيز الإطارين الوطنيين المؤسسي والسياساتي لمنع الفساد ومحاربته بفعالية

١٩- قدَّم المكتب دعما واسع النطاق إلى الدول الأعضاء لكي تحسِّن قدرتها على منع الفساد وعلى كشفه والتحقيق فيه وملاحقة مرتكبيه قضائيا. وقُدِّمت المساعدة لوضع استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد ولإنشاء وتعزيز الأطر والهياكل والسياسات والعمليات والإجراءات المؤسسية ذات الصلة ولتعزيز قدرات المؤسسات المعنية على منع الفساد والتحقيق فيه وملاحقة مرتكبيه قضائيا من خلال أنشطة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وكان من أقرب نماذج ذلك عهداً دعمُ المكتب الجهود المبذولة لإعداد استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد في الإمارات العربية المتحدة وجورجيا وتقديمه المشورة لبابوا غينيا الجديدة بشأن وثيقة سياسات داعمة أعدّها الفريق العامل المتخصّص المعني بالاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

٢٠- ومع أنَّ الدعم المقدَّم كان مخصَّص الغرض في كثير من الحالات، فقد وُضعت ونُفِّذت أيضا مشاريع قُطرية محدَّدة تلبيةً لاحتياجات البلدان إلى بناء القدرات بشكل عام.

٢١- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، شرع المكتب في تنفيذ مشروع مساعدة شامل لدعم لجنة مكافحة الفساد في جنوب السودان. وقد خضعت قدرات اللجنة فيما يتعلق

بالعمليات وخدمات الدعم وتكنولوجيا المعلومات للتقييم العام الماضي. كما نُظمت عدة حلقات عمل تشاورية لوضع استراتيجية للتطوير المؤسسي تعزيزاً لخدمات الدعم (الموارد البشرية والشؤون المالية والمشتريات وإدارة الوثائق)، علاوةً على استراتيجية للتطوير التقني، وقد اعتمدهما لاحقاً الإدارة العليا للجنة. وتعزيزاً لقدرات اللجنة المؤسسية، قُدِّم الدعم أيضا لموظفي اللجنة ليشاركوا في الاجتماع العام السنوي لرابطة سلطات مكافحة الفساد في شرق أفريقيا وفي زيارة دراسية إلى زامبيا للاستفادة من الخبرات الإقليمية ذات الصلة. وللاستفادة من الزخم المتولد عن هذه الخطوات المهمة، بدأت مناقشات مع الإدارة العليا للجنة بشأن وضع خطة استراتيجية عامة للجنة على أفضل نحوٍ ممكن، بالإضافة إلى استراتيجية مكافحة الفساد الوطنية القائمة. وحيث إن الولاية الدستورية للجنة قد وُسِّعت كذلك إلى المستوى دون الوطني بإنشاء عشرة مكاتب لمكافحة الفساد، فقد بدأ تنفيذ عملية تقييم لقدرات تلك المكاتب ودورها المحتمل واحتياجاتها من الموارد. وأخيراً، تم تركيب نظام حاسوبي مؤقت لإقرارات الذمة المالية وهو يخضع حالياً للاختبار وإضفاء لمسات التحسين النهائية عليه. وسيدرَّب الموظفون المكلفون بإدارة النظام ومسؤولو تسجيل البيانات على النظام الجديد خلال الأشهر المقبلة.

٢٢- وفي نيجيريا، بدأ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بفضل الحصيلة الإيجابية للتعاون سابقاً بين الحكومة النيجيرية والمكتب، تنفيذ برنامج مدته أربع سنوات ونصف لمكافحة الفساد بتمويل من الاتحاد الأوروبي. ويهدف هذا البرنامج إلى توفير دعم فعّال لتنسيق تدابير مكافحة الفساد، ورسم السياسات والتشريع بهذا الشأن، من خلال اعتماد نهج ثابت الجدوى؛ وتعزيز القدرات المؤسسية والعملياتية في الأجهزة الرئيسية لمكافحة الفساد والشرطة والجهاز القضائي مع التشديد على التعاون؛ وزيادة المحاسبة والشفافية وإشراك المجتمع المدني في مكافحة الفساد.

٢٣- وبالإضافة إلى أنشطة المساعدة التقنية الجارية، ثبت خلال السنوات الأولى من تطبيق آلية الاستعراض أنها أداة قوية لتعزيز الحوار والتنسيق والتعاون بين المؤسسات على الصعيد الوطني، من خلال تكوين لجان توجيهية مخصصة لهذا الغرض وتنظيم حلقات عمل للتحقق من المعلومات المقدَّمة في قوائم التقييم الذاتي المرجعية والتقارير القطرية والخلاصات الوافية. وقد يسَّرت الطبيعة الشمولية للعملية في عدة حالات إجراء حوار سياساتي وطني مدروس وواسع النطاق بشأن الإصلاحات اللازمة لسد الثغرات المحدّدة خلال عملية الاستعراض ووضع خطط عمل.

٢٤- ودعماً للجهود الوطنية الجارية، وبالرغم من عدم اكتمال عمليات الاستعراض القطرية الأولى إلا حديثاً، فقد أخذ المكتب في الحسبان بالفعل الاحتياجات من المساعدة التقنية المحددة في عددٍ من التقارير القطرية خلال تصميمه للأنشطة والمشروعات الجديدة، أو أدمجها في مشروعات قائمة على النحو الموضح بمزيدٍ من التفصيل أدناه.

٢٥- وواصل المكتب، من خلال مشروعين كبيرين لمكافحة الفساد، مساندة أجهزة لإنفاذ القانون في إندونيسيا، مثل الشرطة الوطنية ومكتب المدَّعي العام ومفوضية القضاء على الفساد ووحدة التحقيقات المالية والمجلس الأعلى لمراجعة الحسابات، في تعزيز القدرات والاحترافية والشفافية من خلال المساعدة التقنية وكذا برامج تدريبية متخصّصة. وعلاوة على الأنشطة التي كانت مقررة أول الأمر، والتي تمتد لفترة أربع سنوات، طلبت مفوضية القضاء على الفساد مؤخراً من المكتب مراعاة التوصيات التي أفرزها الاستعراض القطري لإندونيسيا وإجراء دراسات على الصعيد الوطني بشأن تجريم عرقلة سير العدالة في التحقيقات بشأن الفساد وملاحقة مرتكبيه قضائيا وبشأن تجريم الفساد في الشركات. وقد شرع فعلا في إجراء تلك الدراسات.

٢٦- وأطلق المكتب في عام ٢٠١٣ مشروعاً جديداً في العراق يهدف إلى معالجة أوجه القصور التي تواجهها السلطات العراقية المسؤولة عن التعامل مع الفساد بشأن منع تلك الظاهرة والكشف عنها والتحقيق فيها، وذلك عن طريق تقديم الدعم فيما يتعلق بالإصلاحات التشريعية وبناء قدرات المحقّقين ومشاركة المجتمع المدني وتدابير مكافحة غسل الأموال. ويرمي المشروع بذلك إلى الاستفادة من النتائج التي حقّقتها آلية الاستعراض وما أجراه المكتب مؤخّراً في ذلك البلد من استقصاءات وتقييمات.

هاء المساعدة على التعاون الدولي في المسائل الجنائية المتصلة بمكافحة الفساد

٢٧- استمر المكتب في تشجيع التعاون فيما بين السلطات المختصة وأجهزة مكافحة الفساد والعاملين في مجال التعاون الدولي في المسائل الجنائية المتصلة بمكافحة الفساد (خاصة المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين). وظلَّ المكتب يحتفظ بقائمة للسلطات المركزية المسؤولة عن طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، وفقاً للفقرة ١٣ من المادة ٤٦ من الاتفاقية، وهي تحتوي حاليا على بيانات الاتصال الخاصة بـ١٢٦ سلطة. وتتاح المعلومات المتعلقة بالسلطات المختصَّة في دليل حاسوبي مباشر متاح لتلك السلطات نفسها وللأجهزة الحكومية التي لديها حساب مُستخدِم. ويحتوي نفس الدليل على معلومات عن سلطات المنع المختصة

وفقاً للمادة ٦ من الاتفاقية في ١٤٠ بلداً، علاوةً على معلومات عن جهات الوصل المعنية باسترداد الموجودات في ٦٥ بلداً.

٢٨- وقُدِّمت المساعدة على الصعيد الوطني. ففي منغوليا، على سبيل المثال، درِّب ممارسون من السلطة المستقلة المعنية بمكافحة الفساد ومكتب المدّعي العام والشرطة الوطنية والسلطة المركزية في وزارة العدل على صياغة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة. كما قُدِّمت المشورة في إطار المتابعة للمحقّقين في تلك السلطة بشأن مسائل محددة تتعلق بصياغة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وإجراء تحقيقات للحصول على معلومات مستمدة من مصادر علنية. وفي العراق، نظم المكتب حلقة عمل بشأن المعايير الدولية والتحديات العملياتية المتعلقة بالمساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين في قضايا الفساد. وأجريت أيضاً حلقات عمل تدريبية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في إندونيسيا وباكستان وفييت نام.

٢٩- وواصل المكتب مشاركته بفعالية، جنباً إلى جنب مع أصحاب مصلحة آخرين، في اجتماعات تهدف إلى تنسيق التعاون الدولي فيما بين الدول الطالبة والدول متلقّية الطلب، في أطر من بينها الجهود الجارية لاسترداد الموجودات. وتبادلت الوفود معلومات عملياتية في تلك الاجتماعات، مما عزَّز التواصل والتحاور.

٣٠- وقد تبيّن أن آلية الاستعراض محفل مهم لتحاور جميع الدول الأطراف بشأن الجوانب العملية لمكافحة الفساد بروح إيجابية وبنَّاءة، سواء أكانت دولاً أطرافاً مستعرَضة أم مستعرِضة. ومما ساعد على ذلك طبيعة آلية الاستعراض الشفَّافة والفعَّالة وغير التدخُّلية والشاملة والمحايدة، علاوةً على كونها متعددة اللغات، مما أتاح مشاركة جميع البلدان. وبرزت بشكل خاص الأهمية الكبيرة للاجتماعات الثلاثية وغيرها من المشاورات غير الرسمية التي عُقدت على هامش دورات فريق استعراض التنفيذ واجتماعات أخرى. كما أُبرزت أهمية إقامة قنوات اتصال غير رسمية بين الدول الطالبة والدول متلقية الطلب، بما في ذلك الاتصالات المباشرة بين السلطات المركزية وأجهزة إنفاذ القانون ووحدات الاستخبارات المالية، باعتبارها عنصرا أساسيا للتعاون الدولي. واعتُبر أنَّ من شأن الحوار بين الخبراء القائمين بالاستعراض وجهات الوصل في إطار آلية الاستعراض تيسير تلك الاتصالات غير الرسمية.

واو- المساعدة المتعلقة باسترداد الموجودات

٣١- ترد مستجدات المساعدة التقنية المتعلقة باسترداد الموجودات في ورقة المعلومات الأساسية التي أعدّتها الأمانة والتي تحتوي على مقتطفات بارزة من الأعمال المضطلع بها على مدى عامين في مجال استرداد الموجودات بموجب الاتفاقية (CAC/COSP/2013/2). وينبغي قراءة

تلك الورقة بالاقتران مع التقريرين المرحليين بشأن تنفيذ الولايات المتعلقة باسترداد الموجودات اللذين قُدما إلى الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ (CAC/COSP/WG.2/2012/3 وCAC/COSP/WG.2/2013/3) وتقريري الاجتماعين اللذين عقدهما الفريق العامل بين الدورتين في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ (CAC/COSP/WG.2/2012/4 وCAC/COSP/WG.2/2013/4). وتتضمن الورقة نتائج المناقشات المواضيعية التي عقدها الفريق العامل استناداً إلى خطة العمل التي اعتمدت خلال دورته السادسة للتحضير لاستعراض الفصل الخامس ونماذج من المساعدة التقنية المقدمة ومعلومات أساسية عن بعض المنتجات والمبادرات المعرفية ذات الصلة وتوصيات بشأن ما يمكن للمؤتمر أن يتخذه من إجراءات.

زاي- المساعدة المتعلقة بمنع الفساد

٣٢- من الوثائق المقدَّمة إلى الدورة الخامسة للمؤتمر أيضاً ورقة معلومات أساسية من إعداد الأمانة (CAC/COSP/2013/17) بشأن الإجراءات التي اتخذها الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد وغيره تنفيذاً لقرار المؤتمر ٣/٤، المعنون "إعلان مرَّاكش بشأن منع الفساد". وتبرز الورقة بشكل خاص المبادرة المتعلقة بالنزاهة في المؤسسات وجوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة، علاوةً على مجموعة متنوعة من الأنشطة التي تعالج جوانب الضعف في كلٍ من القطاعين العام والخاص، بشأن مسائل منها المسائل ذات الاهتمام المشترك، مثل الاشتراء العمومي. كما تعرض الجهود التي تبذلها الدول بدعم من المكتب في سبيل تعزيز أجهزة مكافحة الفساد وتحسين النزاهة في الجهاز القضائي والشرطة. وتوضح الورقة علاوةً على ذلك الأنشطة الرامية إلى إشراك أفراد وجماعات من خارج القطاع العام في منع الفساد، لاسيّما منظمات المجتمع المدني والصحفيون والأوساط الأكاديمية، إضافةً إلى عدة أدوات طُورت من أجل دعم مختلف الجهات الفاعلة في منع الفساد بفعالية.

٣٣- وفيما يتعلق بمنع الفساد، أتاحت عملية الاستعراض كذلك للدول الأطراف فرصةً لإقامة وتعزيز علاقات التعاون مع مجموعة واسعة النطاق من أصحاب المصلحة غير الحكوميين، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، خاصةً خلال الزيارات القطرية. وقد أشرك الكثير من الدول الأطراف بالفعل مجموعة واسعة النطاق من أصحاب المصلحة في مرحلة استيفاء قائمة التقييم الذاتي المرجعية، مما أتاح إجراء استعراض شامل يتضمن شتى العوامل الفاعلة ذات الصلة في السياق الوطني. ومن شأن عملية الاستعراض إذا أجريت بشكل شمولي أن تيسر تحديد الأولويات الاستراتيجية وإعداد خطة

وطنية فعالة ومحددة الأولويات لمكافحة الفساد عن طريق التشجيع على فهم السياق الصحيح لحالة الفساد في البلاد وجهود التصدي له. كما يمكن لعملية الاستعراض، إذا كانت شاملة وشمولية، أن تسهم في ضمان تولّي جميع أصحاب المصلحة المعنيين زمام الأمور فيما يتعلق بنتائج الاستعراض والإصلاحات المستقبلية.

حاء- أدوات المساعدة التقنية التي تيسِّر تقديم المساعدة على أرض الواقع

٣٤- واصل المكتب وضع وتعميم أدلّة وكتيِّبات وأدوات أخرى تلبِّي احتياجات الممارسين في مجال مكافحة الفساد بشأن جوانب وتحدِّيات وسياسات وممارسات جيدة معيَّنة فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية.

٣٥- وقد أشير في تقارير سابقة، وكذلك في وثائق مستقلة تتعلق بمنع الفساد (CAC/COSP/2013/17) وباسترداد الموجودات (CAC/COSP/2013/2)، إلى الأدوات الرئيسية الموجهة إلى الوسط الأكاديمي والقطاع الخاص وكذا الأدوات المتعلقة تحديداً بالتعاون الدولي واسترداد الموجودات (لاسيّما CAC/COSP/IRG/2013/2 وCorr.1).

٣٦- وحقّقت بوَّابة "TRACK" (الأدوات والموارد اللازمة من أجل رصيد معرفي في مجال مكافحة الفساد)، التي طوّرها المكتب عام ٢٠١٢، نجاحا مطردا. وبالفعل، أثبتت السجلات الداخلية أن ٥٠٠ ٩ شخص زاروا بوَّابة "TRACK" مرة واحدة على الأقل خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٣. (كان العدد الإجمالي ٠٠٠ ١٠ في عام ٢٠١٢.) وقد كان من بين أكبر المستفيدين من آلية الاستعراض المكتبةُ القانونية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهي جزء من مبادرة "TRACK" وتحتوي على قوانين واجتهادات ومعلومات عن سلطات مكافحة الفساد في ما يربو على ١٧٥ دولة، حيث تم التحقّق فعلا من بعض بياناتها في حين تخضع بيانات أخرى للتحقّق حاليا فيما يتعلق بعدد من البلدان، سواء تعلق الأمر بالبيانات التي أسفرت عنها الاستعراضات المنجزة فعلا أو بالبيانات الرسمية المقدمة من الحكومات.

طاء- التقييمات المبنية على الأدلة لأنماط الفساد وطرائقه

٣٧- قدم المكتب دعماً متواصلاً لبلدانٍ في جمع البيانات وإعداد مؤشرات إحصائية من أجل تهيئة مقاييس مرجعية لتقييم الفساد، علاوة على الاضطلاع بأعمال بحث وتحليل لزيادة المعرفة بالفساد وفهمه ولدعم اتخاذ القرارات المتعلقة بالمعايير والسياسات والعمليات بناءً على أدلة.

٣٨- واستمر تحليل الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالجريمة والفساد في القطاع التجاري بمنطقة غرب البلقان. وتتناول الدراسة الرشوة والفساد والاحتيال والابتزاز وعدة أشكال أخرى من

الجريمة لها تأثير في التجارة والصناعة. وأجريت دراسة استقصائية تجريبية والدراسة الاستقصائية الكاملة في النصف الثاني من عام ٢٠١٢ وخضعت النتائج للتحليل في النصف الأول من عام ٢٠١٣. ومن المتوقع إطلاق التقرير الإقليمي المعنون "Business, corruption and crime in the western Balkans: the impact of bribery and other crime on private enterprise" (التجارة والفساد والجريمة في منطقة غرب البلقان: أثر الرشوة وجرائم أخرى في أعمال القطاع الخاص) في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ خلال فعاليات مفتوحة أمام الجمهور في بروكسل. كما يتوقع إطلاق سبعة تقارير وطنية/إقليمية بين شهري تشرين الأوّل/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في العواصم المعنية بمنطقة غرب البلقان.

٣٩- ونُشر التقرير المعنون "الفساد وتحديات النزاهة في القطاع العام في العراق" في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وقد تُرجم إلى اللغة العربية وعُمم على مجموعة من أصحاب المصلحة ومسؤولي مكافحة الفساد خلال فعاليات نُظّمت بهذه المناسبة في حزيران/يونيه ٢٠١٣ ببغداد. والتقرير متاح بنسخة مطبوعة وإلكترونياً على موقع المكتب.

٤٠- وسيُنشر في الربع الأخير من عام ٢٠١٣ التقرير المعنون "Corruption in Afghanistan: recent patterns and integrity challenges in the public sector" (الفساد في أفغانستان - الأنماط الحديثة وتحديات النزاهة في القطاع العام)، وهو صيغة موسعة من التقرير المعنون "Corruption in Afghanistan: recent patterns and trends — summary findings" (الفساد في أفغانستان: الأنماط والاتجاهات الحديثة - موجز الاستنتاجات) الذي أطلق في شباط/فبراير ٢٠١٣.

٤١- كما أتاحت عملية التقييم الذاتي فرصاً جديدةً لتحسين وتعزيز جمع البيانات وطنياً في المجالات ذات الصلة المباشرة بوضع السياسات الوطنية عن طريق توظيف الأبحاث والتقييمات والإحصاءات القائمة على الصعيدين الوطني والدولي، مع السعي في نفس الوقت إلى إيجاد السبل الكفيلة بتحسينها وتكميلها. فقد أتاحت عملية استيفاء قائمة التقييم الذاتي المرجعية فرصة ممتازة لإعداد نظام أكثر استدامة لجمع البيانات في حالات جمع البيانات على نحو غير ممنهج. وبناء على ذلك فقد اتخذت بعض الدول الأطراف من فريق جمع البيانات الأولية الذي شُكِّل من أجل عملية الاستعراض أساساً لبناء آلياتها لجمع البيانات بشكل متواصل. كما أعلن الكثير من الدول الأطراف عن عزمه اتخاذ نتائج عملية الاستعراض معياراً يقيس عليه التقدم المحرز داخلياً.

ياء- التنسيق والتعاون في مجال تقديم المساعدة التقنية

٤٢- أتاحت آليةُ الاستعراض أيضاً الفرصة أمام استبانة الاحتياجات من المساعدة التقنية والتحقق من تلك الاحتياجات استناداً إلى الأدلة التي جمعت واستعراض النظراء. وتوجد معلومات أكثر تفصيلاً بشأن الاحتياجات من المساعدة التقنية المستبانة في إطار الاستعراضات القطرية في المذكّرة المقدّمة من الأمانة بشأن ذلك الموضوع (CAC/COSP/2013/5)، التي تعرض الاحتياجات من المساعدة التقنية المستبانة من خلال الاستعراضات القُطرية بشأن تنفيذ الفصل الثالث (التجريم وإنفاذ القانون) والفصل الرابع (التعاون الدولي) من الاتفاقية من قِبل الدول الأطراف الأربع والأربعين المستعرَضة خلال العامين الأول والثاني من الدورة الأولى لآلية الاستعراض.

٤٣- ونُفِّذت في عدّة حالات أنشطة محدّدة ومخصّصة الغرض في المجالين التشريعي والمؤسسي وفي مجال بناء القدرات لمعالجة التوصيات الواردة في تقارير الاستعراض القطري، بدعم من الخبراء القائمين بالاستعراض والأمانة في سياق عملية الاستعراض الجارية. وأُعدت خطط عمل وطنية، استناداً إلى نتائج عمليات الاستعراض، وهي قيد الاستخدام بوصفها إطاراً لإعداد برامج للمساعدة التقنية تستهدف مكافحة الفساد في عدة بلدان. ومن الممارسات الجيدة المتبعة في عدة استعراضات قُطرية دعوةُ الجهات المانحة أو أفرقة تنسيق الجهات المانحة إلى المشاركة في حوار مباشر خلال الزيارات القطرية. وقد مكّنت هذه الممارسة الجهات المانحة من فهم أفضل للاحتياجات من المساعدة التقنية المستبانة خلال عملية الاستعراض، وأتاحت لها الفرصة لإطلاع فريق استعراض التنفيذ على أنشطتها. كما أتاحت الفرصة لمناقشة برامج المساعدة التقنية الجارية التي يمكن من خلالها معالجة بعض الاحتياجات المستبانة في عمليات الاستعراض.

٤٤- ومن أجل إطلاق عملية المتابعة، كانت الأمانة تبادر، بمجرّد الانتهاء من أي استعراض قُطري وتحديد الاحتياجات من المساعدة التقنية، إلى إرسال خطاب تبدي فيه استعدادها للمضي قدما فيما يخص نتائج عملية الاستعراض من خلال عدة أمور منها مساعدة الدولة الطرف المستعرَضة على وضع خطة عمل محددة الأولويات، ومناقشة كيفية تلبية الاحتياجات المحددة، بما في ذلك إقامة حوار مع الجهات المانحة المحتملة. كما اشتركت في عملية المتابعة هذه شبكةُ المكاتب الميدانية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبشكل خاص المستشارون الميدانيون التابعون للفرع المعني بالفساد والجرائم الاقتصادية. وعلى سبيل المثال، أُدرجت الاحتياجات من المساعدة التقنية المنبثقة من الاستعراضات في البرامج القُطرية والإقليمية، وبُذلت جهودٌ لتشجيع إدراجها ضمن برامج الأمم المتحدة الأوسع نطاقا وفي

البرامج الثنائية، وذلك بعدة وسائل منها التعجيل بإدراجها ضمن عمليات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ومن المهم للغاية في هذا الصدد توافر التمويل الابتدائي الذي يتيح للمكتب تقديم خدمات المتابعة الاستشارية للتعاون مع البلدان الطالبة على وضع خطط عمل محددة الأولويات استنادا إلى الاحتياجات المحددة في الاستعراضات.

٤٥- ولتعزيز الجهود المبذولة من أجل التعاون وتنسيق عملية تقديم المساعدة التقنية الرامية إلى منع الفساد ومكافحته، يُعدّ البرنامج الإنمائي والمكتب مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة مجموعة أنشطة تدريبية مشتركة بين الوكالات بشأن دمج برامج مكافحة الفساد على المستوى الوطني في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتهدف مجموعة الأنشطة التدريبية إلى تمكين موظفي الأمم المتحدة من معالجة جوانب مكافحة الفساد وما يمكن لجهود مكافحة الفساد أن تسهم به في عمليات التنمية الوطنية في إطار التحاور مع البلدان الشريكة، وتطبيق نُهج ومبادئ برامج مكافحة الفساد. وتندرج الدورة التدريبية عن مكافحة الفساد في إطار التدريب العام على إطار العمل المذكور. وعُقدت حلقة عمل لتدريب المدرِّبين بشأن مكافحة الفساد في الفترة من ١٥ إلى ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣ في تورينو بإيطاليا، ضمّت ستة وعشرين مشاركاً من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة. وسوف تُتاح المواد التدريبية بصيغتها النهائية على شبكة الإنترنت. وقد بدأ المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، انتقالاً من النظرية إلى التطبيق، في تقديم المشورة والتدريب لموظفين في حكومة كينيا وفي وكالات أخرى للأمم المتحدة حول وضع جهود مكافحة الفساد في صلب إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في كينيا الذي يجري وضعه حالياً للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧.

٤٦- وفي إطار التعاون مع أوساط التنمية ككل، أعد المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دليلاً تدريبياً في نطاق مبادرة "الشراكة من أجل معرفة مكافحة الفساد" (باك)، لتوعية الشركاء في التنمية وتمكينهم من استعمال الاتفاقية إطاراً يسمح لهم بالتوفيق بين أولويات المستفيدين وتعاونهم التقني معهم؛ وإقامة وتعزيز منبر للتحاور والتنسيق والمواءمة بين الشركاء في التنمية؛ ولإرساء أساس متين للتشجيع على تولّي البلدان المستفيدة من التعاون التقني زمام الأمور؛ ووضع مقياس مرجعي مشترك للرصد والتقييم يتخذ أساسا للمسؤولية المشتركة عن التنفيذ الفعَّال للبرامج والمشاريع وسائر المبادرات الهادفة إلى منع ومحاربة الفساد. وسيستعمل هذا الدليل التدريبي في برامج التدريب الإقليمية والوطنية على استعمال الاتفاقية لزيادة فعالية وأثر التعاون الإنمائي في مجالي مكافحة الفساد والحوكمة.

٤٧- كما يسعى المكتب جاهداً، في معرض إعداد وتنفيذ مشاريعه وبرامجه في مجال المساعدة التقنية المتعلقة بمكافحة الفساد، إلى تفادي ازدواجية الجهود وتحقيق التآزر مع كيانات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وتشتمل جهود التنسيق تلك على الشراكة مع البنك الدولي في المبادرة المشتركة الخاصة باسترداد الموجودات المسروقة (ستار) ومع مبادرة الاتفاق العالمي التابعة للأمم المتحدة بالنسبة للأنشطة المتصلة بالقطاع الخاص. وبالمثل، استهلَّ المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار مذكّرة التفاهم التي وقَّعها الكيانان، مشروعا مشتركا لمكافحة الفساد لصالح منطقة المحيط الهادئ وكذا مشروعين عالميين تكامليين، بخطط عمل متوازية، يشملان شرق أفريقيا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا والجنوب الأفريقي، وكذا الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤٨- وواصل المكتب الترويج للاتفاقية لدى منظمات وآليات أخرى على كل من الصعيد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي، والإسهام إسهاماً فنيا بشأن المسائل المتعلقة بمنع ومحاربة الفساد لتسهيل إدراج تلك الجوانب في أنشطة كيانات أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وترد في تقارير سابقة قائمة تفصيلية بالمنظمات الإقليمية والدولية التي يتعاون المكتب معها بشكل منتظم أو عارض.

رابعاً- توصيات بشأن المساعدة المقدّمة في المستقبل، لأغراض منها متابعة الاستنتاجات والتوصيات التي تمخَّضت عنها عملية الاستعراض

٤٩- يُعَدُّ تقديم المساعدة التقنية لتلبية الاحتياجات المستبانة، كما أُبرز خلال مختلف اجتماعات فريق استعراض التنفيذ، وكذلك خلال الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ذا أهمية أساسية في تنفيذ الاتفاقية بنجاح واتساق.

٥٠- ويجب أن تُستوفى في عملية استعراض الاتفاقية، وكذلك في تحديد إجراءات المتابعة الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية تنفيذا تاما، الشروط التالية: القيادة القطرية؛ وتولي زمام الأمور على الصعيد القطري والتوجيه من طرف السلطات الوطنية؛ والشمولية والشمول، بحيث تشارك فيها جميع الجهات الفاعلة المعنية بشكل ممنهج؛ والتنسيق القطري، حيث ينبغي أن يكون دعم تنفيذ الإجراءات التصحيحية من طرف السلطات الوطنية منسقاً عن كثب مع الجهات الدولية التي تقدم المساعدة التقنية، حسب الاقتضاء.

٥١- وينبغي أن تتاح مساعدة تقنية مخصصة الغرض وقصيرة الأمد ومحدّدة الهدف أثناء عملية الاستعراض، وتقدَّم بوصفها استجابة مبدئية للاحتياجات المحدّدة خلال الاستعراضات القطرية. وقد يتخذ ذلك شكل تدريب أو خدمات استشارية. وقد أثبتت تجربة المكتب في

تقديم هذه المساعدة حتى الآن أن هذا يعزز الثقة في آلية الاستعراض والاطمئنان إليها ويشجع الدولة الطرف الخاضعة للاستعراض على تحديد ما تعتبره أكثر الحاجات التي يفرزها الاستعراض إلحاحاً لإعطائها الأولوية. ومن الأمثلة على الإجراءات التي يمكن اتخاذها وضعُ أو تنقيح استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد (بما في ذلك الأولويات والنواتج والرصد والتقييم والإبلاغ) أو خطة عمل ذات صلة لمعالجة الاحتياجات المحددة خلال الاستعراض؛ ودورة تدريبية بشأن التحقيقات المالية، بما في ذلك الاحتيال وغسل الأموال وتعقّب الموجودات ومصادرها؛ ودورة تدريبية بشأن التعاون الدولي في قضايا الفساد، بما في ذلك تسليم المطلوبين والمساعدة القانونية المتبادلة؛ وإسداء مشورة قانونية لضمان معالجة أوجه القصور المحددة في التشريعات الوطنية الحالية؛ وإسداء مشورة متخصّصة لتطوير نظام لإدارة الحالات الفردية لصالح أجهزة مكافحة الفساد؛ والاستشارات والتدريبات القانونية بشأن اعتماد أساليب التحري الخاصة واستخدامها. وقد تلقّى المكتب أيضاً بشكل منتظم طلبات تتعلق بسبل تحسين الكشف عن الفساد من خلال وضع برامج لحماية الشهود والمبلِّغين أو من خلال خدمات استشارية تتعلق بكيفية هيكلة نظم إقرارات الموجودات والإيرادات. وقد تمكّن المكتب، بفضل توافر تمويل ابتدائي في السنوات السابقة، من أن يقدّم هذا النوع من المساعدة القصيرة الأمد في إطار المتابعة حسب الطلب.

٥٢- وعلاوةً على ما سبق، حُددت أيضاً، بالاستفادة بشكل خاص من التقارير المواضيعية المقدَّمة إلى فريق استعراض التنفيذ، احتياجات مشتركة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ومن الممكن أن تتخذ المساعدة الإقليمية القصيرة الأمد شكل حلقات عمل تدريبية إقليمية أو دعم عمليات تبادل الممارسات الجيّدة على الصعيد الإقليمي، وقد تتضمَّن ما يلي: دورات تدريبية إقليمية بشأن التعاون الدولي من أجل بناء القدرات ولكن مع السماح في نفس الوقت بإقامة روابط فيما بين الممارسين في المنطقة؛ وحلقة عمل لمناقشة الاتفاقات والترتيبات النموذجية من أجل التعاون في مجال إنفاذ القانون وفي التحقيقات المشتركة؛ وحلقة عمل إقليمية بشأن الممارسات الجيِّدة والدروس المستفادة، وكذلك تقديم المشورة القانونية فيما يتصل بالأحكام المتعلقة برشو الأجانب والرشوة في القطاع الخاص؛ وحلقة عمل إقليمية لمناقشة التشريعات النموذجية لمكافحة غسل عائدات الفساد. وفي هذه الحالة أيضاً، من شأن توافر التمويل الابتدائي لعقد هذا النوع من حلقات العمل التدريبية الإقليمية أن يعزِّز إلى حد بعيد الأثر المترتب على عمل آلية الاستعراض وأن يؤدي على الفور إلى مزيد من التعاون الإقليمي والدولي.

٥٣- وربما يفي هذا النوع من المساعدة التقنية القصيرة الأمد بكل المطلوب إذا كانت الحاجات محدودة أو إذا كانت الدول الأطراف المعنية قادرة على تضمين التدابير اللازمة في ميزانياتها الوطنية على الأمدين المتوسط والطويل، غير أنَّ من شأن ذلك الدعم المبدئي أن يؤدي أيضاً، في كثير من الحالات، إلى برنامج أكثر استدامة للمساعدة التقنية.

٥٤- وكثيراً ما تستدعي الاحتياجات المحددة في الاستعراضات القُطرية مساعدة أقوى تمتد عدة سنوات. وتقتضي الحاجة في عددٍ من الحالات مساعدة الحكومات في إعداد مشروعات مكتملة للمساعدة التقنية قد تتضمن العناصر التالية: استشارات تشريعية وسياساتية وتقنية مثل تأسيس كيانات لمكافحة الفساد وبناء قدراتها العملياتية؛ أو تطوير وتفعيل آليات تنسيق وتعاون مشتركة بين الوكالات لمكافحة الفساد، مدعومةً بأمانة ملائمة؛ أو تعزيز قدرات التحقيق والملاحقة لدى كيانات مكافحة الفساد الوطنية؛ أو تعزيز القدرات الوطنية على إجراء تحقيقات مالية معقّدة وتعقّب الموجودات وتجميدها واسترداد عائدات الفساد على الصعيدين الوطني والدولي؛ أو توفير برمجيات لإدارة الحالات الفردية؛ أو الإطلاق الكامل لبرامج حماية الشهود؛ أو تنظيم حلقات عمل تدريبية للجهات الفاعلة من غير الدولي القائمة بمنع الفساد ومكافحته.

٥٥- وفي هذه الحالات، يلزم اتباع نهج استراتيجي لضمان إقبال الجهات المانحة على مراعاة نواتج الاستعراضات عند وضع برامج المساعدة التقنية الجديدة أو تضمين تلك الاحتياجات في برامج جارية بالفعل، كأن تكون في مجال الحوكمة والإدارة العامة وإصلاح العدالة على سبيل المثال. وترمي حلقات العمل التدريبية المنظمة في إطار مبادرة "الشراكة من أجل معرفة مكافحة الفساد" إلى تنبيه الجهات المانحة إلى إمكانية الاستفادة من الاتفاقية وآلية الاستعراض في وضع البرامج بشكل مدروس. ويتمثل دور المكتب في تلك العملية في تيسير التحاور بين السلطات الوطنية والشركاء المعنيين في التنمية من أجل الحصول على دعم للبرنامج عن طريق عدة أمور من بينها ضمان تلبية الأنشطة للاحتياجات المتحقق منها من خلال عملية الاستعراض دون أن يفرض نفسه بوصفه الوكالة المنفذة. ويتسق هذا مع الولايات التي منحها المؤتمر للمكتب، أي ضرورة استخدام نواتج آلية الاستعراض أيضاً لتيسير التعاون التقني بين الجهات التي تحتاج إلى المساعدة التقنية والجهات التي تقدمها. وتتضمن مساعدة المكتب هذه في العادة تحديد المساعدة التقنية التي قد تتيحها جهات مانحة أخرى على الصعيدين الثنائي والدولي موجودة إقليمياً ووطنياً، وعرضاً لنواتج الاستعراض على الجهات المانحة المعنية، وتقديم المشورة التقنية للجهات المانحة الراغبة في دعم الإجراءات التصحيحية من خلال مشاريع المساعدة التقنية الخاصة بها.